

لا يقيم الجانب
المصري أي
اعتبار لظرف
الفلسطيني
الإنساني (أ ف ب)

على «محشر رفح» أنت أمام خيارين:
أن تمنح إذنا بدخول مصر أو
«الترانزيت» وأما الترحيل (أ ف ب)

قياسياً الساعات الخمس، والثاني يومان أو ثلاثة داخل غرفة الحجز في المطار. لا يحمل الفلسطينيون على الصبر سوى استماع بعضهم لأوجاع بعض، بعدما يؤدون تعارفاً قصيراً وسريعاً، ثم يمارسون فنّ اختراع المبررات للسفر أو الهجرة، ولا بد أخيراً من الدعاء بأن تفرج الأوضاع قريباً.

لحظات ويأتي دور المرشحين. «انت، ليه رايح ع بيروت... للدراسة... هوّا في جامعات هناك؟... أه موجود... طيب روح أقعد»، تقف قليلاً ثم يسالك لم لم تجلس، فتجيبه: «شكراً»، قابلهما بصمت، لكن يبدو أن كلمة شكراً قد لا يفهمها ضابط تعود أن يكون «جلفاً» في وجه الفلسطينيين. يستعد الباص الذي خصصته السفارة الفلسطينية ويدفع تكلفته مواطنوها للترحيل، فتتهلل وجوه الحاضرين. يوقف انطلاقه أول حاجز للجيش المصري، ويدور حوار حتى نصف ساعة: الجيش يرفض مرور الحافلة تحت دعوى أن هناك خطراً للتجوال في سيناء، والفلسطيني يصّر على إكمال الطريق على عاتقه. يقطع الحوار أصوات رصاص صوب الاثنان، فتعود الحافلة أدراجها نحو المعبر بحمولتها الزائدة والثقيلة أو المثقلة بخيبة الطريق. لكن البوابة لا تفتح، فإدارة المعبر ختمت الجوازات للخروج، ولا مجال للدخول مجدداً إلا بإذن من المخابرات.

«وقفوني ع الحدود»، هذه الدندنة التي تسمع على لسان الشباب داخل الباص رغم خوف الأطفال والنساء، لكن أصوات الرصاص عجلت بالتنسيق لفتح البوابة، والعودة لقضاء ليلة باردة مخيفة في صالة الانتظار، دون ماء أو طعام أو اتصالات أو مكان للنوم، أو حتى مكان لقضاء الحاجة!

مع انتظار الصباح تسير الدقائق بطيئة، فجأة تحولت طاولة ضباط التحقيق إلى «كائنات» يبيعون فيه بعض الطعام والماء بـ5 أضعاف السعر الحقيقي. فعلاً يتقن هؤلاء الضباط تمثيل الجدية صباحاً وتحصيل الرزق مساءً، فهم الأقوى لأن في حوزتهم الجوازات وختم «مرجع».

قليلاً من الوقت وتخرج بعض «الضوابط» للتدفئة وتكوين حلقات الأسئلة عن رأي المسافرين في «السياسي» وحماس والمصريين، ثم يفتح حتم الضباط لقضاء الحاجة والوضوء، لكن بمقابل مالي.

مع انبلاج الفجر، تنتهي ليلة طويلة من البرد وحرمان النوم، لتنتقل الحافلة وتصل المطار عصراً، ثم ينزل المسافرون في غرف الترحيل حتى تحين مواعيد طائراتهم، ولا بد هناك من بعض الإكراميات للضباط حتى يتيسر خروج أدهم سريعاً.



أبو أسامة؟ هل أنت فلسطيني؟»، يجيب بكل هدوء: «نعم». كل الطلبات تتمحور حول الأطمئنان إلى مصير الجواز الذي غاب طويلاً، وبعد جولات من الحوار مع الضباط المصريين يطمئن الرجل المتأخرة عليهم «الباسورات» إلى أنهم على «قيد باصات الترحيل».

يتنهد الواقفون بالتدريج، ويواسون أنفسهم: «أخف الضررين... ترحيل ولا الترحيل»، ثم يبدأون تجهيز أنفسهم لرحلة أكثر صعوبة: الجزء الأول منها 10 ساعات لعبور سيناء التي لا تستغرق

مصرية، لأنهم لا يعلمون مصيرهم: إلى الترحيل أو العودة أو الدخول؟ فقد تكرر كثيراً مشهد العناق والوداع لأولئك الذين منعتهم المخابرات من العبور، ويخاف الجميع أن يكونوا في اللحظة نفسها بعد دقائق.

حالة القلق تكبر، ولا سيما مع جهاز التشويش المصري الذي يقطع إرسال شبكة المحمول الفلسطينية داخل الصالة، ولا تزال الأسماء تُنادى بعصية زائدة، ولا ساعة معلقة ضمن خدمات المعبر، حتى تنسى الوقت فعلاً.

مضت 7 ساعات طويلة. بدأت قلوب الواقفين ترجف خوفاً من الخيار الصعب. يأتي خبر مفاده إدخال 6 باصات فقط وإغلاق المعبر. من بعض النصائح الذهبية التي تتلقفها أذنك في حديث المسافرين أن هناك ضباطاً فلسطينيين من حكومة «حماس» يعملون على الجانب المصري، وما عليك إلا المراقبة جيداً.

يكفي أن يظهر زي مدني «مهندم»، ثم لهجة غزية ثقيلة. هذا هو الضابط. «هل أنت أبو حسن أم أبو إبراهيم أم

هكذا يدفع شعب ضريبة
اتجاهات سياسة «الحكم
الإسلامي في غزة»

تحك قيمة الرشاوي
بين 500 جنيه و1500
جنيه مصري

ليروحله بحاجة لولاده». وأضاف: «ما حدث معي من ابتزاز مالي هو لأن الشرطة المصرية علمت أن والدي هو رجل أعمال، لذلك أخذ مني هذا المبلغ، وما جعلني أدفع لهم كل ما يريدون، أنني أريد إكمال دراستي وأن لا أضيع وقت. كنت مثل المتعلق بالقشة في البحر».

مدير الإدارة العامة للمعابر في وزارة



كثيرة

الداخلية في الحكومة المقالة ماهر أبو صبحة، في لقاء مع الصحافيين في غزة، يرى أن «أن الجانب الفلسطيني من المعبر لا يتحكم بشيء بخصوص المعبر في الجانب المصري، ومثل هذه الأمور لو تقدمنا في حجج رسمية للجانب المصري فإنهم يغلغون للمعبر»، مضيفاً: «إننا في غزة نجد صعوبة كثيرة في التواصل مع المعبر عند المصريين».

أما بخصوص إذا كان هناك فساد داخل المعبر بالجانب الفلسطيني، فقد أقر أبو صبحة بوجود مظاهر «واسطة وفساد في معبر رفح تجري مكافحتها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهائها».

كثير، الأمر الذي دفعني إلى التوجه للشرطي بحثاً عن أي حل حتى لا أتعرض للابتزاز مثل غيري».

زيد قصابوي قصة محيرة بعض الشيء، اضطر بدوره إلى دفع رشي لثلاثة ضباط على الحدود المصرية بقيمة 1150 جنيهاً لكي يسمحوا له بالعبور لإكمال دراسته للماجستير. أوضح لـ«الأخبار» أنه «عند اجتيازي للجانب الفلسطيني وقبوعي خمس ساعات في الصالة المصرية، ناداني ضابط مصري وسألني: ما هو غرضك من الدخول لمصر؟ فأخبرته أنه لإكمال الدراسة، وقمت بالتشديد عليه لعدم بقاء شيء لميعاد التسجيل للفصل الباقي لي في الماجستير،

سيئة. قلق على أولاده الذين لم يروا مثل تلك المعاملة. كانت المرة الأولى التي يزورون فيها غزة. دفع نفسه وذهب إلى شرطي مصري وأخبره أنه فلسطيني يحمل الجواز الأميركي وأن أولاده لا يمكنهم التأقلم مع هذه الظروف. سأله الشرطي عن عدد أولاده فكان رده: «نحن كلنا 5 أفراد». قال الشرطي: «أريد أن أساعدك، لكن مقابل دخول كل فرد بـ200 جنيه مصري، وهذا لأنك تحمل الجواز الأميركي»، وهكذا كان.

يقول جمال لـ«الأخبار»: «إن هناك الكثير من الأصدقاء في أميركا من أصول فلسطينية لا قوا نفس الحال مثلي، والبعض كان يتعرض لابتزاز